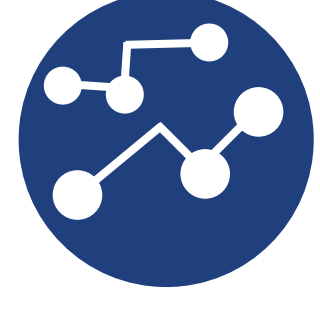


التنافسية والفساد الإقتصادي



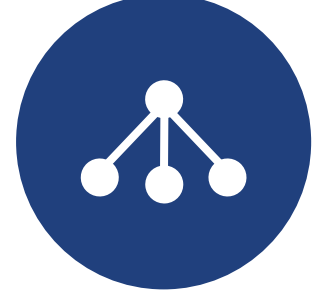
التنافسية والفساد الإقتصادي

يقع الفساد الاقتصادي حين يكون هناك تلاعبا في القوانين التي تحكم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، ويكون الغرض من وراء ذلك هو تحقيق مصالح لفئات محددة على حساب فئات أخرى تحتكر الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى تجميد الاقتصاد وعدم تمتعه بالمرونة الكافية التي تسمح بوجود الحق في المنافسة وممارسته، ولهذا يرتبط الحق بالمنافسة بتفعيل الآليات التي يمكن من خلالها مشاركة الجميع في الأنشطة الاقتصادية والتجارية و التي يسعى البعض لاحتكارها، مما يكون سببا جوهريا لوقوع الفساد ، ويعد الحق في المنافسة ضمن أهم الأولويات التي يمكن من خلالها توزيع الفرص الاقتصادية بصورة عادلة.

نجد أنه هناك علاقة بين التنافسية والفساد حيث من الممكن أن يسهم أحدهما في نشوء الآخر، حيث أن ضعف أو فقد المنافسة في سوق أو نشاط ما، قد ينتج من فساد وقد ينتج من أسباب واعتبارات أخرى. كما تبين وجود علاقة بين الفساد والتنافسية، حيث أن الفساد مرتبط سلبا بمؤشرات متنوعة على الحرية الاقتصادية والانفتاح ، بالإضافة الى العلاقة بين الفساد والمنافسة وفق مقاييس مدى وقوع السوق تحت هيمنة منشآت بعينها، وقوانين مكافحة التكتل، و فعالية هذه القوانين في محاربة الممارسات الاحتكارية، وتم الوصول الى نتيجة أن السوق التي تتصف بأنها أقل تنافسية تتسم بدرجة أعلى من الفساد، ويأتي ذلك من صناعة بيئة تتيح لأصحاب النفوس الضعيفة دافعا للحصول على منافع بشكل غير قانوني، مثلاً من خلال الرشاوى¹.

(1) المنافسة والفساد، د. صلاح السلطان، 2021

أنواع الفساد الاقتصادي



يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:²



عرضي: حالة عرضية لبعض الأفراد أو الموظفين العموميين، ويكون مؤقتاً وليس منتظماً.



مؤسسي: يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.



منتظم: يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره.³

(2) الفساد الاقتصادي أنواعه أسبابه آثاره وعلاجه د. عبد الله بن حاسن الجابري قسم

الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى

(3) Johnston , 1977

أسباب الفساد الاقتصادي

!

ينشأ الفساد "وخصوصاً الممتد" ويطرعرع في المجتمعات التي تتصف بالآتي:

1 ضعف المنافسة السياسية والاقتصادية

2 نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم

3 ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات المقيدة لحرية الممارسات التجارية

4 غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد الاقتصادي والإداري

الآثار الاقتصادية للفساد

!

1 أثر الفساد على النمو الاقتصادي⁴

الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح "الاستثمار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية

Ades and Die Tella 1996 (4)

الآثار الاقتصادية للفساد

!

2 أثر الفساد على الإنفاق الحكومي⁵

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق

3 أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار⁶

انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومضللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس مدخولاً ظريفيًا منخفضاً، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات، مما ينجم عنه في النهاية إلى تضليل المستثمر مما يؤدي إلى انهيار أسعارها

التنافسية وعلاقتها بالفساد الاقتصادي

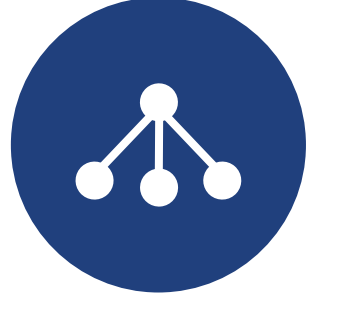
!

تواجه جميع المنظمات في الوقت الحاضر قوة تنافسية شديدة ومختلفة في السوق، وتعرف التنافسية بأنها المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.⁷

(5) مورو 1998

(6) الفساد الاقتصادي أنواعه أسبابه آثاره وعلاجه د. عبد الله بن حاسن الجابري قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى

(7) تعريف التنافسية، طبقاً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي



أنواع المنافسة⁸

تختلف الفرص المتاحة أمام المنظمة باختلاف طبيعة المنافسة في السوق فكلما كانت المنافسة شديدة فإن الفرص المتاحة للمنظمة قليلة وكلما كانت المنافسة ضعيفة فإن الفرص المتاحة أمام المنظمة تكون أكبر، والمنافسة تختلف من حيث الشدة والعدد والقوة والقدرة والسيطرة على السوق لذلك تم تقسيم المنافسة كالتالي:

1 المنافسة الكاملة

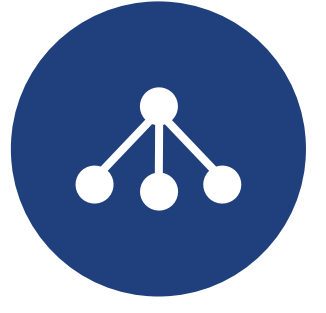
في ظل هذا النوع من المنافسة لا يملك المنتج والبائع الحرية في تحديد الأسعار وذلك يعود إلى طبيعة السلعة وطبيعة الطلب عليها.

2 المنافسة الحرة

المنافسة الحرة تتماثل بشكل كبير مع المنافسة الكاملة ولكن مع وجود بعض الاختلافات يمكن إيجازها بما يلي:

- إن عدد البائعين في المنافسة الحرة أقل من المنافسة التامة.
- هنالك اختلاف بسيط في السياسة السعرية من قبل البائعين
- هنالك قيود على تحرك رأس المال بين الصناعات والسلع والمشاريع.

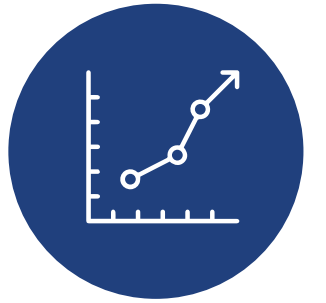
(8) مدخل في الاقتصاد الإداري 2006



3 المنافسة الغير تامة (المنافسة الاحتكارية، منافسة القلة)

وجود عدد كبير من المنتجين يتبعون سياسة التمييز السعوي فيما يتعلق بالخصائص والاستخدامات والجودة والخدمات التي تقدم، ومن خلال ذلك يتمكن كل منتج من المنتجين من السيطرة على جزء من سوق المنتج.

المؤشرات التي تقيس التنافسية

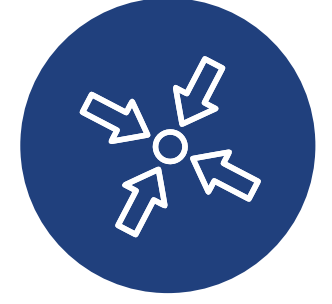


1 تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD)

2 تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

3 مؤشرات البنك الدولي (WB)

4 مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF)



الكويت على مؤشر التنافسية⁹

شهدت دولة الكويت تقدماً بثمانية مراكز في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 لتصبح في الترتيب **46** عالمياً من أصل **141** دولة دخلت المؤشر وفق تقرير التنافسية العالمي الذي صدر اليوم بتاريخ 9 أكتوبر 2019 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مقارنة مع ترتيبها في المركز **54** من أصل **140** دولة في تقرير 2018. كما شهد وضع دولة الكويت تحسناً وفق مقياس القرب من الأداء الأفضل (0-100) الذي سجلت دولة الكويت نصيباً بلغ **65.1** بارتفاع **3** نقاط عن مستواه في تقرير عام 2018 البالغ **62.1**.

وقد حافظت دولة الكويت على تصدرها في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلي في الترتيب الأول عالمياً خلال هذه الفترة، وبالمقابل تحسن ترتيبها في كل من ركيزة الصحة (الترتيب **12** من **141** دولة في تقرير 2019 مرتفعاً من الترتيب **38** من **140** دولة في تقرير 2018)، وركيزة النظام المالي (الترتيب **34** مرتفعاً من الترتيب **48**)، وركيزة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الترتيب **37** مرتفعاً من الترتيب **62**).

وقد شهدت دولة الكويت في مؤشر 2019 ارتفاعاً في **45** مكوناً من أصل **103** مكوناً توزعت على **12** ركيزة يستند إليها المؤشر، ولم تشهد تغيراً في **14** مكوناً، كما لم تسجل بيانات مقارنة تتعلق بـ **7** مكونات كونها تدخل لأول مرة، ولم تتوافر بيانات عن مكونين. وغطى مجموع التحسن والاستقرار في الأداء 9 ركائز من أصل 12 ركيزة يستند إليها المؤشر هي استقرار الاقتصاد الكلي والصحة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات وسوق السلع وسوق العمل والنظام المالي، وحيوية بيئة الأعمال، وحجم السوق. هذا وغابت الكويت عن تصنيفات مؤشر التنافسية للأعوام اللاحقة.



118



NAZAHA_GOV_KW

KDIPA, 2019 (9)